

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.26
13 June 2001

ARABIC
Original: FRENCH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
بروكسل (بلجيكا) ١٤ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

اجتماع مواز

اجتماع العُمد

إعلان العُمد في بروكسل

إعلان العمد في بروكسل

- ١- نحن عمد وقادة وممثلو مدن أقل البلدان نمواً والحكومات المحلية من كافة القارات، وقد اجتمعنا في بروكسل يومي ١٥ و١٦ أيار/مايو ٢٠٠١. بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، نعتمد الإعلان التالي بما يتمشى وروح موضوع اجتماعنا الذي هو: "التعاون فيما بين المدن" للقضاء على الفقر الحضري.
- ٢- ونعرب عن شكرنا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)) ولالاتحاد الأوروبي لما قدمته من مساهمة، كما نشكر تحالف المدن العالمي لمكافحة الفقر، ومدينة بروكسل المستضيفة، لتنفيذ هذه المبادرة وتنظيم الأعمال، ونشكر هيئة التنسيق العالمية لرابطات المدن والسلطات المحلية، وأعضاء هذه الهيئة لما قدموه من مساهمة كبيرة بصدد بحث موضوع اجتماعنا إجمالاً.
- ٣- وإذ نعتبر أن مدن أقل البلدان نمواً تتصدى لظاهرة مزدوجة، هي:
 - التمدن المتسارع نتيجة الهجرة من الأرياف بسبب انتشار الفقر والتصحر والحروب في الأرياف، مما يؤدي إلى ازدحام المدن وتجاوز طاقة هياكلها الأساسية على الاستيعاب؛
 - الافتقار الحاد للموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان المحرومين حرماناً شديداً.
- ٤- وإذ نلاحظ أن هاتين الظاهرتين عرضيتين بل تميلان إلى أن تصبحا هيكليتين وتترتب عنها عواقب وخيمة بالنسبة إلى أغلبية السكان الفقراء الذين يعيشون في أغلب الأحيان في مستوطنات مؤقتة في ضواحي المدن، ويكرسون كل ما لديهم من طاقة للبحث عن القوت، ولا يمكن لهم الاستفادة لا من الرعاية الصحية ولا من التعليم الابتدائي، كما لا يمكن لهم الحصول على أرض يعمرونها، ولا تصلهم المياه الصالحة للشرب، ولا توفر لهم بيئة سليمة.
- ٥- وإذ نؤمن بأن التقصير في التكفل بتوفير هذه الاحتياجات الحيوية هو الذي أدى، إلى حد كبير، إلى ازدياد الآفات الاجتماعية في المدن كانتشار المخدرات، والإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والبغاء، وانعدام الأمن.
- ٦- وإذ نعتقد أن مكافحة الفقر في المدن مسؤولية مشتركة تقع على عاتق السلطات المحلية والحكومات والمجتمع الدولي في آن واحد.

تعهد السلطات المحلية

٧- نتعهد بإيلاء الأولوية، في برنامج عملنا، لمكافحة الفقر في مدننا، وذلك بتعبئة كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لكافة سكان المدن. وفي هذا الصدد سنسعى، على مستوى بلدياتنا، إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل بشأن الأمور المتصلة بالصحة، والتغذية، والتعليم الابتدائي، والتدريب الأساسي، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وإزالة المستقطنات المؤقتة، وحماية البيئة في المدن، مستهدفين أضعف فئات السكان من نساء وأطفال وأشخاص مسنين.

٨- ونعرب عن تصميمنا على تعزيز وتنمية التعاون فيما بين المدن وتشجيع تبادل الخبرات والمساعدة لتحقيق هدف تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٩- وسنسعى إلى ضمان مشاركة المواطنين، ولا سيما أكثرهم حرماناً، في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين ظروفهم المعيشية.

١٠- ومن هذا المنطلق، نعترف بالضرورة الملحة التي تستوجب من البلديات في كل بلد من البلدان أن تتكيف وتتوخى الحداثة للتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين بالعمل بشراكة مع الحكومة ومختلف قطاعات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات والقطاع الخاص.

نداء إلى الحكومات

١١- نطلب إلى حكوماتنا أن تتخذ كافة التدابير اللازمة على مستويي التشريعات وتوزيع الموارد وذلك من أجل ما يلي:

- ضمان تطبيق اللامركزية الفعلية على الصعيد المحلي فيما يتعلق بالمسؤوليات والإمكانيات، وذلك بإجراء الإصلاحات الضريبية الملائمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة لسكان المدن؛
- إنشاء آلية تضامن فيما بين المدن الغنية والمدن الفقيرة في كل بلد؛
- إضفاء طابع رسمي على العلاقات مع البلديات بتحديد واجبات الأطراف في تعيين الأهداف المنشودة والإمكانيات الضرورية لتحقيقها، وتحديد الآجال لإنجاز المشاريع الاجتماعية التي تتسم بالأولوية؛

- حماية الفئات السكانية الفقيرة المقيمة في المناطق الحضرية المحرومة من الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي؛
- السهر على ألا يفضي تحرير التبادل التجاري المزمع في إطار التجارة الدولية المتعددة الأطراف الجديد إلى تدهور ظروف عيش سكان المدن وظروف عملهم.

نداء من أجل التضامن الدولي

- ١٢- نطلب إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى البلدان الصناعية الكبرى المانحة الرئيسية في العالم، القيام بما يلي:
- شطب ديون البلدان الأكثر مديونية، لأن خدمة هذه الديون تعوق إحراز أي تقدم اجتماعي في مدننا؛
- زيادة المعونة الإنمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بدعم المشاريع الحضرية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلداننا؛
- تشجيع التنمية الحضرية المستدامة والتعاون فيما بين المدن.

بروكسل في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١

- - - - -